

فعالية دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي

الصكوك الإسلامية نموذجاً

The effectiveness of the role of Islamic financial engineering in providing Islamic finance Islamic sukuk as a model



د/ ليلي عشوب

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (الجزائر)

achoub.leila25@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/05/29

تاريخ الارسال: 2021/05/07

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة فعالية دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير فوائض السيولة على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي قدرتها على تمويل الإستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال قدرتها على تطوير منتجات ومبتكرات مالية إسلامية مع التركيز على الصكوك الإسلامية، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير أدوات مالية إسلامية تتميز بالمصداقية والكفاءة الاقتصادية والإستفادة من الإعتراف الدولي للصكوك الإسلامية كمنتج إسلامي أمثل لتمويل الإستثمار، وتفسر كفاءة التمويل الإسلامي القائم على العائد والمخاطرة والإبتعاد عن محاكاة الأدوات المالية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، التمويل الإسلامي، الصكوك الإسلامية، المنتجات والمبتكرات الإسلامية

Abstract:

*This research paper aims to study the effectiveness of the role of Islamic financial engineering in providing surplus liquidity At the level of Islamic financial institutions and thus their ability to finance investments and achieve economic development in accordance with the controls and provisions of Islamic law This is through its ability to develop Islamic financial products and innovations with a focus on Islamic bonds * sukuk */ The study also concluded the need to develop Islamic financial instruments that are distinguished by credibility and economic efficiency, and to benefit from the international recognition of Islamic bond s *sukuk * as an ideal Islamic product for investment financing, and that explains the efficiency of Islamic finance. Based on risk and return, moving away from mimicking traditional financial instruments.*

Keywords: Islamic financial engineering, Islamic finance, Islamic instruments, Islamic products and innovations.

- مقدمة:

لا ريب أن التحولات المتجددة في العلاقات الإقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع التنموية للبلدان عموماً والإسلامية على وجه الخصوص تستدعي ضرورة تطوير المنظومة المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك للتقليل من الإنعكاسات السلبية للأدوات المالية التقليدية وتعظيم الإيجابيات التي تضمن توازن المصالح الإقتصادية في ظل الآليات الجديدة للعمولة إذ لا يمكن تحقيق أو تبني استراتيجية الهندسة المالية الإسلامية إلا من خلال إستعاب إمكانيتها على توفير مبتكرات ومنتجات مالية التي تمكن من إدارة السيولة على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية بصورة مريحة، وبالتالي توفير التمويل اللازم للإستثمار فضلاً عن مساهمتها في المحافظة على بقائها في إطار مجابهة المخاطر، فهي بحاجة لتلك الأدوات والمنتجات، ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كونها أداة مناسبة في إطار منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية بالإضافة إلى تلبية الإحتياجات المالية المتنوعة للحصول على ميزات تنافسية تمكنها من منافسة نظيرتها التقليدية، ففي السنوات الماضية إنصب تطبيقها وتوظيفها للصكوك الإسلامية التي تعد من أهم المنتجات المبتكرة للهندسة المالية الإسلامية والتي تعطي للمستثمر مجالاً واسعاً لتلبية حاجياته المختلفة كتوفير التمويل اللازم للإستثمار، ومما سبق ومن خلال بحثنا الهادف إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإستثمار مع التركيز على أهم منتجاتها وهي الصكوك الإسلامية.

-إشكالية الدراسة: وتنبثق إشكالية بحثنا مكن خلال التساؤل التالي:

ما مدى فعالية دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل اللازم للإستثمار الإسلامي؟ وكيف ساهمت الصكوك الإسلامية في ذلك؟

-فرضية الدراسة:تعتمد هذه الدراسة على فرضية أساسية:

تساهم الهندسة المالية في توفير التمويل الإسلامي من خلال تطوير وإبتكار منتجات مالية إسلامية.
-أهداف الدراسة:

-التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

-التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي وكفاءته.

-إبراز دور الهندسة المالية الإسلامية من خلال ابتكار الصكوك الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي.

-منهج الدراسة: تم الإعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي لوصف وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية وكذلك المعلومات المرتبطة بالتمويل الإسلامي لغرض دراستها وتحليلها وتوضيح فعالية دور الهندسة المالية الإسلامية في إبتكار وتطوير وسائل تمويل الإسلامي
-خطة البحث: وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية

المحور الثاني: التمويل الإسلامي وكفاءته

المحور الثالث: دور الصكوك الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي

1- أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية

1-1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

من الضروري إيجاد تعريف شامل وواضح للهندسة المالية ولا شك أن لذلك دوراً مزدوجاً عملياً وتطبيقياً، كما وضع تعريف شامل للهندسة المالية الإسلامية يعني وضع الأسس التي يمكن من خلالها ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية من جهة وإغلاق الباب أمام الصناعة المالية الإسلامية من خلال الحيل اللاربوية، ومن جهة أخرى هذا كله يساعد على تلبية الحاجات التمويلية المتزايدة بإطراد وفي إطار الإلتزام بالحلال.

إن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي إلا في أن الأول يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية لحماية الأطراف المشاركة في العمليات التمويلية والاستثمارية من ظلم وأكل أموالهم بالباطل وتحقيق الصالح العام.

من هذا المنطلق يمكن تعريف الهندسة المالية على أنها الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف.

من هنا تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تنتج فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الإلتزام بالمشاركة في الربح والخسارة والتخلي عن الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (بوداب ، 2017، الصفحات 536-537).

1-2- أسس الهندسة المالية الإسلامية:

تضمنت الشريعة الإسلامية الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أجورهم وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً".

إذ يجب أن يكون الابتكار والإبداع في إطار الضوابط والقواعد التي وضعها الشرع الحكيم لهذا نبه الحديث إلى خطورة الابتكار الغير مشروع بأن يتحمل الشخص في هذه الحالة مثل أوزار من تبعه فالحديث

ركز على القاعدة الإقتصادية المعروفة (ارتباط العائد بالمخاطرة) وكلما كان العائد المحتمل أكبر كان فضل الإبتكار النافع كبير فكذلك وزر الإبتكار الضار، ومنها كانت جملة من أسس الهندسة المالية الإسلامية المعتمدة كما يلي:

1-2-1-1- تحريم الربا والغرر:

يقصد بالربا في اللغة الزيادة ويعبر في الشرع الزيادة في أصل المال من غير عقد تباع (الشرياضي، 1981، صفحة 90).

أما أدلة تحريمه في الكتاب والسنة هي كثيرة، نذكر منها قوله تعالى «يأيتها الذين ءامنوا اتقوا الله وذرُوا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين» (سورة البقرة، آية 278):

وقال رسول الله صل الله عليه وسلم 'اجتنبوا السبع الموبقات' (رواه البخاري ومسلم)، وذكر منها الربا أما كلمة الغرر في اللغة فتعني الخطر (ابن منظور، 1981، الصفحات 233-324). والجهالة ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر فعن أبي هريرة قال "نهى رسول الله عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر" (رواه مسلم).

ومن أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة كبيع السمك في الماء والطير في الهواء وما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول، فالغرر إذن ما كان مجهول العاقبة والذي لا يدري أن يحصل أولاً وهو يكون في المبيع وفي ثمنه (إسماعيل، 2010، صفحة 19).

1-2-2-2- التسيير ورفع الحرج:

والمراد من التسيير التسهيل بمعنى أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرخص له في أدائها حسب استطاعته، وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم المشقة توجب التيسير، إذ يقول الله تعالى: «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها» (سورة البقرة، آية 286)؛ ويقول الله تعالى أيضاً «وما جعل عليكم في الدين حرج» (سورة الحج، آية 78)؛ وقال رسول الله صل الله عليه وسلم "إن الدين يسر ولن يشاء أحد إلا عليه" (رواه البخاري)، وتظهر آثار هذه القاعدة واضحة في التكاليف الشرعية فالله عز وجل يفرض على المؤمنين من العادات إلى ما في وسعهم، ففي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التقاعد مفتوح أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحريم أكل أموال الناس بالباطل (محمد البلتاجي، الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي تم إسترجاعها بتاريخ 20-6-2009، من الموقع الإلكتروني <http://www.btag.com/portal/articles.php>).

3-2-1 التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:

تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضاً على أساس آخر وهو النهي عن البيعتين في بيعة واحدة وقد قلنا سابقاً أن الابتكار إلى الدرجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية لذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلة التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات السائدة تحقيقه فإذا كان مجموع البيعتين يساوي بيعة واحدة من نوع آخر، فلا معنى للجوء إلى البيعتين سوى الإتفاق للأنظمة التي تمنع تلك البيعة الواحدة أو تقييدها (السويلم، 2011، صفحة 22)؛ ومن صور بيعتين في بيعة واحدة نجد بيع العينة وهو أن يبيع شيئاً من غيره ثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقداً أقل من ذلك القديم (الخلفي، 2001، صفحة 341)، وقاعدة النهي عن بيعتين في بيعة واحدة هي أهم أسس الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي وترجع أهميتها إلى أنها تجمع بين المصدقية والشرعية والكفاءة الاقتصادية (قندوز، 2007، صفحة 33).

1-2-4- حرية التعاقد:

يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس أن يعقدوا ما يرون وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد هو أن لا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع وحرم منها كأن يشمل العقد على الربا أو نحوه مما حرّمته الشريعة الإسلامية، كما لم تشمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترفع إلى درجة القطع واليقين اليميني فإن الوفاء بها لازم والعاقب مأخوذ بما تعهد به وإن اشتمل العقد على أمر نهى المشرع فهي فاسدة أو على الأقل لا يجب الوفاء بالحزم المحرم منها (سعيد و أحلام، 2014، صفحة 4).

1-3-3- مزاي تطبيق الهندسة المالية الإسلامية:

- ❖ تهدف الهندسة المالية الإسلامية من خلال إبتكار منتجات مالية إسلامية إلى تحقيق مايلي:
- تحسين جودة المنتجات المالية الإسلامية وتنظيمها وتسجيلها وإيجاد البيئة المناسبة لتحفيز البحوث والإبداع وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية والأفراد العاملين فيها.
- ❖ إيجاد جو تنافسي بين الباحثين في هذا المجال وتوجيههم للبحوث التي تهتم بإبتكار وتطوير المنتجات المالية وتبتعد عن التقليد والإفراط في البحوث النظرية.
- ❖ نشر ثقافة التطوير داخل قطاع هذه الصناعة و تحسين القدرات الإبتكارية وتسهيل تبادل الخبرات ودعم الجهود الفردية في هذا المجال بالإضافة إلى المبادرة بإكتشاف فرص التطوير وتصميم منتجات جديدة.

- ❖ دراسة المنتجات القائمة وتقويمهم نتائج وأثار تطبيقها واستخدامها على المستوى الفردي والكلّي، ووضع معايير وآليات محددة لتصنيف هذه المنتجات وتسجيلها.
- ❖ تنميط عقود المنتجات المالية وتقنينها بما يحقق المعيارية والشفافية والقبول العام لها إقليمياً ودولياً (سعيدى و أحلام، 2014، صفحة 3).

4-1- خصائصها:

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

1-4-1- المصادقية الشرعية:

تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية متوافقة مع الشرع بأكبر قدر ممكن وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع.

2-4-1. الكفاءة الإقتصادية:

تتميز الهندسة المالية الإسلامية إضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى موازية لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الإقتصادية وينبغي لمنتجات الصناعة الهندسية المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة إقتصادية مالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الإقتصادية (قندوز، 2007، صفحة 113) ويمكن زيادة الكفاءة الإقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الإستثمارية في المشاركة في كامل المخاطر وتخفيض تكاليف التعامل وكذا تخفيض الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة (الساعاتي، 2010، صفحة 55).

5-1- أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:

إلى وقتنا الحاضر تعتبر معظم الأدوات المالية الإسلامية التي تم تطويرها منذ قرون، وهذا ما يعني أيضاً أنها قد تم تطويرها لتتماشى مع حاجيات تلك المجتمعات، وبذلك فإنه بالإمكان أن تكون مفيدة في ابتكار وتطوير العقود الإسلامية المعاصرة خاصة أنه ينعدم سبب الإلتزام بهذه العقود فيها، حيث الأسواق المالية أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر تنافسية، ولإستغلال التغيرات السريعة الحادثة في بيئة الأسواق ولمواجهة المنافسة المتصاعدة فإن الهندسة المالية والابتكار أصبح من الضروريات بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وتبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نحصرها فيما يلي:

1-5-1- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:

إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل وإن كانت معدودة لكنها منضبطة ومحددة وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبى احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصادياً يظل مرهوناً بعدم منافاته لهذه القواعد وانتقاء هذه الشروط قد لا يكون عسيراً لكنه بحاجة إلى استيعاب القواعد والمقاصد الشرعية، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير احتياجات الناس الإقتصادية والجمع بين هذه يتطلب قدراً من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبى الإحتياجات الإقتصادية مع استفاء متطلبات القواعد الشرعية.

1-5-2- تطور المعاملات المالية:

من المعلوم أن المعاملات في الإسلام تجمع بين الثبات والتطور أو المرونة فالربا والغش والإحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً وهي حرام إلى يوم القيامة في كل زمان وفي كل مكان ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلاً جديداً ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمه الله سبحانه وتعالى والبيع حلال إلى يوم يبعثون ولكن نقود اليوم ليس كنقود في عصر التشريع ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل فقد استحدثت أشكال يتعامل بها الناس في بيوعهم وما دام البيع يخلو من المحذور، فليس لأحد أن يقف به عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور وأن ينظر إلى التكيف الشرعي للصور المستحدثة أشكال يتعامل بها الناس في بيوعهم، وما دام البيع يخلو من المحذور فليس لأحد أن يقف به عند شكل تعادل به المسلمون في عصر معين لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثبات والتطور وأن ينظر إلى التكيف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي ومن ثم إيجاد البدائل، إن أمكن ذلك إذن فتطور التعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل مخاطر اللايقين، وتعيين الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الإقتصادي مما يجعل الإحتياجات الإقتصادية معقدة ومتشعبة ويزيد من ثم الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لها.

1-5-3. المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية:

الجانب الثاني هو وجود مؤسسات مالية رأسمالية ونموها إلى درجة فرضت قدراً كبيراً من التحدي على الإقتصاد الإسلامي فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب بل يجب على ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحقق الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول إقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الإقتصاد المعاصر ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأصيلها (قندوز، 2007، الصفحات 26-27).

2- التمويل الإسلامي

2-1- مفهوم التمويل الإسلامي:

2-1-1-1- اللغة:

وملت تمال وملت وتمويلا وإئتملت كثر مالك وملته أعطيته المال (الفيروز آبادي، 1983، صفحة 82).

2-1-2- اصطلاحاً:

وهو أن يقدم شخصاً لأي شخص آخر شيئاً له قيمة مالية إما على أساس التبرع والتعاون بين الطرفين لأجل استثماره والهدف من ذلك الوصول إلى أرباح تقسم بينهما وفق ما هو متفق عليها مسبقاً حسب طبيعة عمل كل منها ومدى مساهمته في رأسمال واتخاذ القرار الإداري الإستشاري (السرطاوي، 1999، صفحة 97).

2-1-3- تعريف التمويل الإسلامي:

هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحة الأحكام الشرعية (قحف، 2004، صفحة 12).

2-2 خصائص التمويل الإسلامي:

وتتمثل خصائص التمويل الإسلامي من خلال:

* من خلال أساليب التمويل الإسلامية فإن التمويل يتحول من تمويل يقوم على الضمان والعائد والثبات إلى تمويل يتحول من تمويل يقوم على الضمان والعائد الثابت إلى تمويل مرتكز على المخاطرة للمشاركة وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم ولا مجال هنا لإستفادة طرف على حساب آخر كما في التمويل التقليدي وهو بذلك يتحقق معيار العدل في المعاملات.

❖ يحرم التمويل الإسلامي المشتقات المالية مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية للشراء بالهامش البيع على المكشوف فالشرع اعتبرها بيع وشراء أصل غير مملوك.

❖ يعتبر سعر الفائدة الناتج عن عملية الإقتراض والإقراض ربا محرماً شرعاً حيث ينجم عنه زيادة في حجم العملية المالية بشكل منفصل عن الإنتاج على عكس المشاركة في البنوك الإسلامية التي لها الأثر الكبير والمباشر على القطاع الإنتاجي أكثر من القطاع المالي.

- ❖ كثرة صيغ التمويل الإسلامية وتنوعها فمنها صيغ التمويل التي تقوم على التبرع والبر والإحسان مثل القرض الحسن والصدقات للزكاة والوقت وصيغ التمويل المرتكزة على المشاركة المنتهية بالتملك المضاربة، المساقاة، المزرعة، المغارسة، صيغ أخرى، تقوم على المديونية مثل البيع التأجيري، بيع السلم، الإستصناع والتأجير التمويلي.
- ❖ في صيغ التمويل الإسلامية تتم دراسة المشروعات من الجانب الإقتصادي والشرعي، وبذلك تكون المشروعات خاضعة للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات وهذا ينتج عنه استغلال أمثل للموارد وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ((بوفليح والجرتسي، 2009، صفحة 14)).

2-3- كفاءة التمويل الإسلامي: يعتمد التمويل على معدلات المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركية الإقتصادية الحقيقية في حين يعتمد التمويل التقليدي آلية الفائدة الربوية المشتقة التي تنمي الإقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالإقتصاد الحقيقي و من ثم فهو يعد من بين العوامل الأساسية للأزمات و التقلبات الإقتصادية الدورية، ولقد شهدت الأسواق المالية و الصناعة المصرفية تطورات عديدة في شكل مبتكرات ومنتجات مالية تسمى بالهندسة المالية الذي كان من أبرزها نتائج المشتقات المالية والتوريق يبشكل صعب مهمة السلطات النقدية و المالية في مراقبتها ومتابعتها الامر الذي أدى إلى توالي الأزمات المالية التي اظلت بالإستقرار الإقتصادي، ولقد بينت الأزمة المالية 2008 للنظام المالي والمصرفي التقليدي حجم الخسائر في الأصول المالية والتي تقدر بأكثر من 50 ألف مليار دولار وتحولت إلى أزمة إقتصادية بدأت في حالة من الركود والكساد.

وقد ظهرت أهمية التمويل الإسلامي الذي يربط الإقتصاد الحقيقي بالإقتصاد المالي في إحتواء الازمات الإقتصادية والمالية والدورات المرتبطة بها وسوف نبرز الكفاءة الإستخدامية للتمويل الإسلامي في التخفيف من حدة التقلبات الإقتصادية من خلال تقدير الكفاءة المرتبطة بتكامل أشكال وصيغ التمويل الإسلامي كمايلي :

2-3-1- الكفاءة الإقتصادية المتوقعة لصيغ التمويل الإسلامي: يسهم التمويل الإسلامي في تجنب الآثار السلبية والخطيرة للنظام التقليدي حيث يتم تقديم الخدمة التمويلية على اسس عادلة من خلال وساطة إستثمارية إنتاجية على اساس المشاركة في المخاطر و المغانم وقد قدر سوق التمويل الإسلامي 700 مليار دولار حالياً ويتوقع أن يصل خلال العشر السنوات القادمة إلى 1300 مليار دولار ويمكن إبراز الكفاءة الإقتصادية المتوقعة لصيغ التمويل الإسلامي على المستويات التالية :

2-3-2- الكفاءة المتوقعة على مستوى الأموال المستثمرة : يؤدي تطبيق صيغ التمويل الإسلامي إلى إلغاء التكاليف الإقتصادية سوءاً كانت تكاليف على المستوى الجزئي أو على مستوى الإقتصاد الوطني أو حتى على المستوى الدولي بمعنى أنه في ظل إقتصاديين إحداهما يطبق صيغ التمويل الإسلامي مع إفتراض تقاربها في مستويات التطور وحجم الموارد فإن التكاليف السلع والخدمات النهائية تكون في حالة إقتصاد المشاركة أقل منها في الإقتصاد الربوي بمقدار عبئ التكلفة الربوية (صالح، 2009، صفحة 20).

2-3-3- الكفاءة المتوقعة على توظيف الأموال والطاقات العاطلة: إن تطبيق الصيغ التمويلية لنظام المشاركة يؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عنصر رأسمال في صورته المتعددة من مضاربة ومشاركة ومراوحة وسلم ومساقاة ومزارعة الأمر الذي يؤدي إلى فتح محاولات لتشغيل الطاقات الغير موظفة في مختلف النشاطات الإقتصادية وهو يعمل على المعالجة المباشرة لمشكلة البطالة، كما يزول الأثر السلبي المترتب على الحرج والمشتقة الناتجة عن طريق فرض نظام ربوي الذي أدى إلى وجود أموال عاطلة تتحرج من التعامل مع المؤسسات المصرفية بسبب التعامل بالفائدة ومن ثم صعوبة تعبئة أموال كبيرة لا تتحرك ضمن قنوات مصرفية وإستخدام الصيغ البديلة الربوية، يمكن إزالة ذلك الحرج وتوفير المناخ الملائم بتعبئة تلك الثروات المالية والنقدية غير المنكشفة وتوجيهها نحو توظيف والنشاطات المجتمعية الهامة حيث تتجه الأموال المكتنزة إلى الإستثمار في تلك النشاطات التي ستصبح قنوات جذب ومحفزات إستثمارية هامة بناء على ماسبق يتضح بأن صيغ التمويل الإسلامي هي بديل جيد حيث تتعدد آثارها الإيجابية المتوقعة وتسهم في إحتواء التقلبات الإقتصادية الدورية.

- إستراتيجيات تطوير المالية الإسلامية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي: منذ ثلاثة أعوام تقريبا قام المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب و التابع للبنك الإسلامي للتنمية بتكليف فريقاً علمياً متخصصاً تمكن من إستخراج 1.357 منتجاً مالياً من 14 مرجعاً فقهيّاً أصيلاً من المذاهب الأربعة، والواقع ان الهندسة المالية الناتجة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العاملين بالبنوك الإسلامية تسعى إلى إبتكار ادوات مالية تعتمد على التوسع بالتورق المصرفي و المراوحة للأمر بالشراء بدلا من المشاركة و المضاربة و السلع و الإستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الإقتصاد وذلك للإعتبارات التالية :

-سهولة الهندسة المالية التقليدية .

- حاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في علوم الشريعة.

- التركيز على صيغ المداينات بحثاً عن الربح في الأجل القصير و إذا كان العالم يرتقب الخلاص بالإقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية من الإزمة المالية فإن الأمر يستدعي أن تكون لدى البنوك الإسلامية إستراتيجيات واضحة تضبط عملية الإبتكار المالي وتجنّب التناقض بين الأهداف النظرية و

التطبيق العملي، ويمكن التأكيد بأنه إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات هيكلية شرعية لمنتجات تقليدية فإن مستوى المنتجات المالية الإسلامية سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليدية وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاثة مشاهد (سيناريوهات محتملة في المستقبل المتطور).

المشهد الأول الأقوى احتمالاً: تتمثل في الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق إستدامتها فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى إستغلال المخزون الإستخراجي هي الصيغ الفقهية

الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصلية في عملية التطوير و الإبتكار حتى تحافظ على هوية الصناعة وتلبي إحتياجات السوق وتسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية .

المشهد الثاني الأقل احتمالاً: تتمثل في أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابهاً كبيراً مع بعض المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها وإستدامة صناعتها تماماً كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها .

المشهد الثالث الأصعب احتمالاً: يتمثل في إنتشار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصلية تدعم إستدامة الصناعة ونتيجة لإستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجاتها فستصبح جميع المنتجات من نتائج الصناعة التقليدية (صالح، 2009، صفحة 20).

3- فعالية دور الصكوك الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي

3-1- ماهية التصكيك:

يستعمل مصطلح التصكيك، التوريق أو التسديد كترادفات لمسمى واحد، إلا أنه ينصح بإستعمال مصطلح التصكيك لإعتبارين رئيسين أولهما أن عملية التصكيك مشتقة من كلمة صكوك أو هي تمثل البديل الإسلامي لكلمة سندات والتي تعني التعامل بأداة مالية قائمة على الديون والفائدة المحرمة أو ثانيهما أن كلمة التوريق مرتبطة أساساً بالديون إذ أنها تعني تحويل الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق المالية وهو ما ينهى عنه الشرع الإسلامي، ويمكن تعريف عملية التصكيك على أنها العملية التي يتم من خلالها تحويل ملكية أصول أو منافع إلى وحدات متساوية القيمة وإصدار أوراق قابلة للتداول تعبر عن هذه الوحدات.

كما عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي عملية التصكيك بأنها إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً مشابهة في ملكية موجودات وأعيان و منافع حقوق أو خليط من الأعيان ومنافع والديون قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها الحويلة للإكتتاب وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه (كروش و معوش، 2017، صفحة 37).

2-3- أهمية الصكوك الإسلامية:

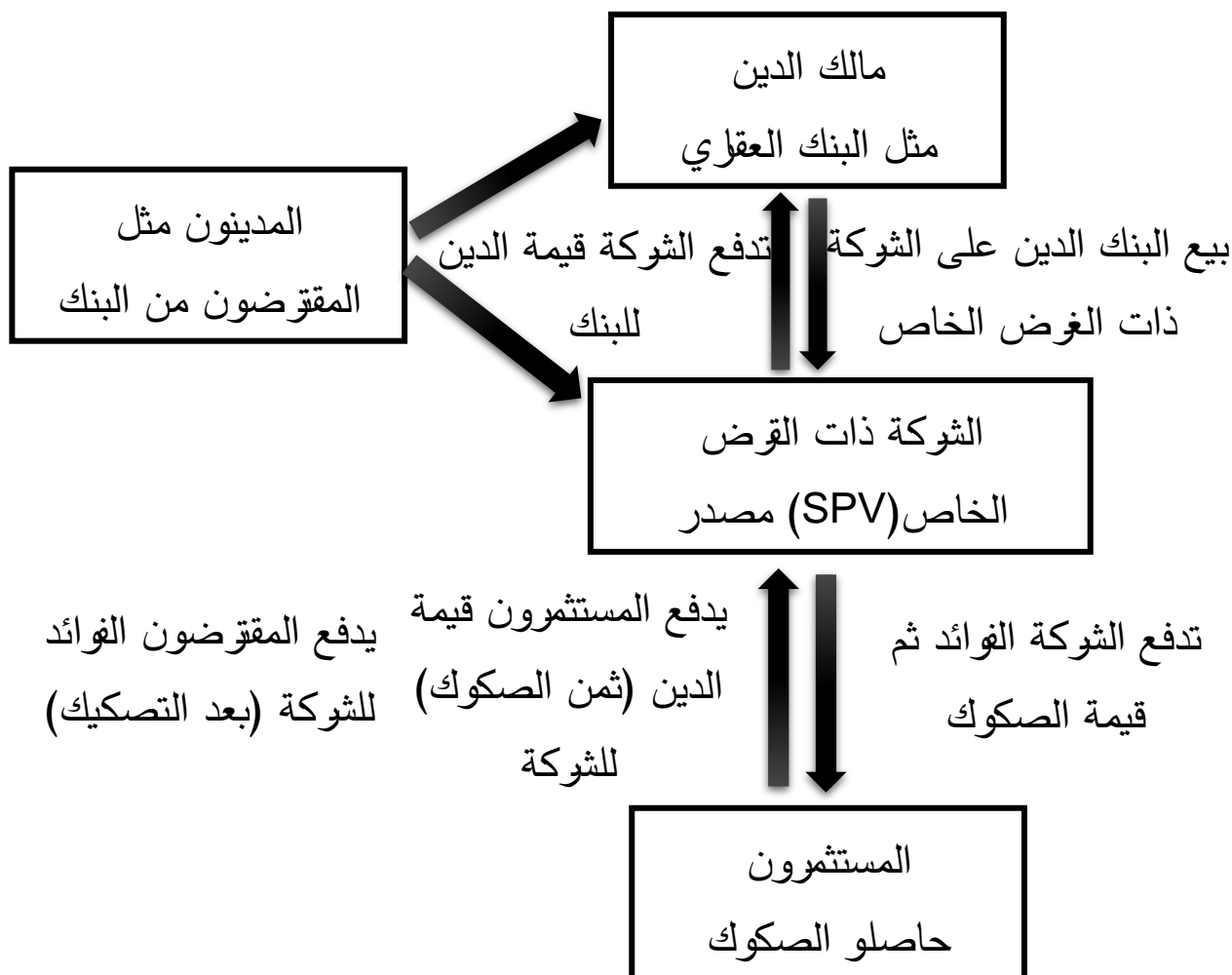
وتبرز أهمية الصكوك الإسلامية من خلال ما توفره من مزايا للإقتصاد ومن أبرزها:

- ❖ تساعد عمليات التصكيك على الموازنة بين مصادر الأموال واستخدامها مما يساهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد و بين استخدامها.
- ❖ يضاعف التصكيك من قدرة المنشآت على إنشاء الأموال أي تحريرها لتأمين السيولة اللازمة للتمويل واحتياجاتها المختلفة بالإضافة لتنوع مصادر التمويل المتعددة الآجال والمكملة للمصادر التقليدية وبالذات المنشآت التي لا تستطيع الوصول مباشرة لسوق المال.
- ❖ يسمح التصكيك للمصارف وسائر المؤسسات المالية والغير المالية الأخرى بإمكانية توفير مناخ التمويل والتسهيلات ثم تحريكها واستبعادها من الميزانية العمومية خلال فترة قصيرة وبالتالي فلن يغنيها عن تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.
- ❖ يزيد التصكيك من قدرة المنشأة على زيادة نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها (الغزالي، 2015، صفحة 37).

ويمكن توضيح عملية التصكيك من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (1) آلية التصكيك

يدفع المقترضون فوائد للبنك قبل التصكيك



المصدر: عبد الله العمراني ومحمد بن إبراهيم السجاني، التصكيك في الأسواق المالية الإسلامية، حالة صكوك الإجارة، كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، 6-12-2013، ص 14

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن عملية التصكيك تمر بثلاثة مراحل أساسية كالتالي:

-مرحلة اصدار الصكوك:

إذ تقوم الجهة المصدرة في هذه المرحلة بتحديد الأصول المراد تصكيكها وتجميعها في وعاء استثماري واحد ومن ثمة يقوم وكيل الإصدار الذي غالبا ما يؤخذ صفة مؤسسة مالية متخصصة بتقسيمها إلى وحدات متساوية تلي حاجيات ورغبات المستثمرين ومن ثم تحويلها لصكوك وبيعها للمستثمرين.

-مرحلة إدارة محفظة التصكيك:

يقوم وكيل الإصدار بإدارة محفظة الصكوك نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار حيث يقوم بتجميع العوائد والدخول الدورية الناتجة عن الأصول وتوزيعها على المستثمرين كما يقوم بتوفير كافة الخدمات.

-مرحلة إضفاء الصكوك:

حيث يتم في هذه المرحلة ارجاع الصكوك للجهة المصدرة مقابل القيمة الإسمية للصكوك وهذا في تاريخ محدد مسبقاً في نشرة الإصدار (كروش و معوش، 2017، صفحة 37).

جدول رقم 1: حجم الصكوك المصدرة للفترة 2004-2020

السنة	المليار دولار	السنة	الوحدة المليار دولار
2004	4.98	2010	53.7
2005	11.27	2011	85.1
2006	20.99	2012	133.7
2007	37.63	2013	117
2008	20.2	2014	135.0
2009	34.1	2015	155.3
2017	187.9	2016	170.8
2019	227.3	2018	206.6
		2020	250

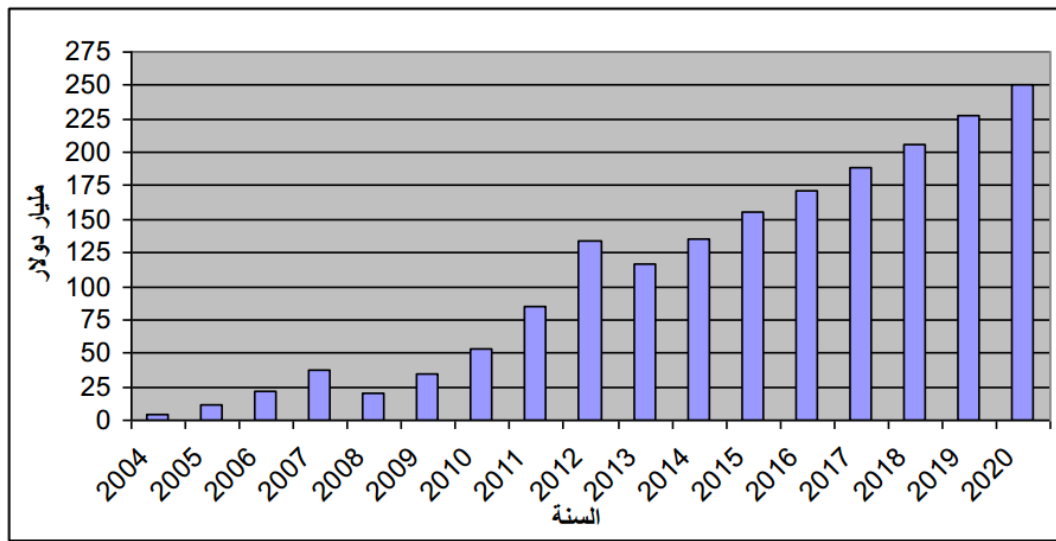
المصدر: علي احمد الجيوسي، التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية و الإدارية، 2018، غزة، ص 88

بالرغم من جدائة تجربة إصدار الصكوك الإسلامية إلا أنها تكمنت من تحقيق تطورا ملحوظا في أسواق المال العالمية فخلال الفترة 2004-2015 لوجظ إرتفاع في حجم إصداراتها ونموها مع تراجع ظفيف قدر ب 16 مليار دولار خلال فترة الأزمة المالية 2008 وهذا دليل على أن البنوك الإسلامية كانت بمنأى عن التأثير في نشاطها بالأزمة .

حيث عرفت هذه المرحلة جملة من المزايا كمايلي :

- عودة سيطرة ماليزيا على سوق الصكوك لتليها الإمارات والسعودية.
- كما فتحت الأزمة المالية العالمية المجال أمام الحكومات لتصبح أكثر نشاطاً هي الشركات في مجال الإصدار وذلك نتيجة تغطية العجز في موازنتها العامة.
- بداية ظهور الحاجة إلى إصدار الصكوك الطويلة المدى نتيجة الرغبة في انتشار مسار عملاقة لسياستها في تحقيق التنمية.
- ظهور دول أخرى جديدة الدخول في هذا المجال وهي فرنسا وبريطانيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والصين والأردن وتركيا.. لتسجل إنخفاض طفيف وغير معتبر آخر للفترة 2012-2013 نتيجة أزمة الديون السيادية. لتستمر بالإرتفاع وبشكل ملحوظ إلى غاية سنة 2015 حيث إرتفع إجمالي قيمة الإصدارات من 5 مليارات دولار سنة 2004 إلى 155 مليار دولار سنة 2015 لتتضاعف بمقدار 31 مليار، كما أنه من المتوقع أن يرتفع حجم الطلب على إصدارات الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي خلال السنوات القادمة لتبلغ 227.3 مليار دولار في سنة 2019 وإلى حوالي 250 مليار دولار سنة 2020.
- الشكل رقم 2: يبين تطور حجم الصكوك المصدرة والمتوقع إصدارها خلال الفترة إلى غاية-

2020



المصدر: مداخلة احمد الجيوسي، التمويل بإستخدام الصكوك الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، 2018، غزة. ص 89

جدول 2: تطور عدد الصكوك الإسلامية و السندات في سوق رأسمال الماليزي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصكوك الإسلامية	20	44	41	49	47	25	32
البنوك التقليدية	32	41	40	37	31	21	25
إجمالي الصكوك	52	85	81	86	78	46	57
نسبة الصكوك الإسلامية إلى الإجمالي	38.46	51.76	58.62	56.98	60.26	54.35	56.14

المصدر: عمر عبو، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزي، المجلد
الأكاديمية الإجتماعية و الإنمسانية، العدد 18، 2017، ص 54.

من خلال الجدول يلاحظ أن الصكوك المتداولة في سوق الأوراق المالية في تزايد مستمر حيث نجد أن هناك 20 صك درج خلال سنة 2010 بنسبة 38.46% من إجمالي الصكوك و السندات في السوق، إلا أنه خلال سنة 2013 وجد هناك تطورا في عدد الصكوك المدرجة في السوق إلا أنه وصلت إلى 49 صك أكثر من عدد السندات المدرجة في سوق التحفيظات و التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة الماليزية من أجل تشجيع المستثمرين بالتوجه إلى هذا النوع من الادوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ثم إنخفضت في سنتي 2014 إلى 47 صك وذلك الإنخفاض يعود إلى مخاوف المستثمرين من تداعيات إنخفاض أسعار البترول خلال الثلاثي الاخير من سنة 2014 لتحقق تزايدا معتبر إلى 32 صك سنة 2016 أي بنسبة 56.14% (عبو، 2017، صفحة 54).

خاتمة:

تلعب الهندسة المالية الإسلامية دوراً بارزاً في تحقيق التقدم على مستوى اقتصاديات الدول النامية، وذلك من خلال ما تتيحه من منتجات وأدوات مالية تتوافق وفق مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة وتعمل على تعبئة الإذخارات والموارد وتوجيهها إلى تنشيط المشاريع الإستثمارية من جهة أخرى، وقد زاد التوجه نحو الصكوك الإسلامية في الآونة الأخيرة حتى من طرف الدول الغربية خاصة مع نتائج الأزمة المالية المعاصرة والتي آتت على الضعف الفادح في تجميع الصكوك المالية التقليدية وفشلها في امتصاص الأزمة، لذلك فإن المنتجات الهندسة المالية الإسلامية تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال مايلي:

- 1- دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في جمع المدخرات وتعبئة الموارد من أجل توجيهها نحو الإستخدام الأمثل في المجالات التي ترتبط بدرجة أكثر من غيرها في تحقيق التطور والإعمار والتنمية، ولعل التجربة المالية أكبر دليل على دور الصكوك الإسلامية في النهوض بإقتصاد الدول من خلال تحويل الإقتصاد المائلي من إقتصاد معرض للأزمات المالية إلى إقتصاد قوي محققاً معدلات عالية من النمو، أضف إلى أن معظم منتجات الهندسة المالية الإسلامية المضاربة، المشاركة تقوم على أساس الإبتكار المشترك وهو ما يسمح بتقليل المخاطر وتوازنها.
- 2- قدرة التمويل الإسلامي على تلبية كافة حاجيات ورغبات المتعاملين به من خلال قيام الهندسة المالية الإسلامية بإبتكار منتجات تمويلية تمثل بالكفاءة والمصداقية بعيداً عن المنتجات الهجينة من المصرفية التقليدية.
- 3- ظهور مفهوم الهندسة المالية نتيجة التطورات الكبيرة على الساحة الإقتصادية العالمية وثورة المعلوماتية إضافة إلى بروز حاجيات وميول جديدة للمستثمرين وطالبي التمويل.
- 4- تعدد الهندسة المالية الطريق الأفضل لحل المشاكل التي تواجهها المصارف بشكل خاص والمؤسسات المالية بشكل عام، وذلك عن طريق دمج هذه المؤسسات بالبيئة العالمية وإمكانية زيادة التنافس.
- 5- تم بواسطة الهندسة المالية إبتكار وتطوير مصري للعديد من الأدوات المالية مثل العقود المركبة، التورق الصكوك الإسلامية وغيرها من الأدوات والمنتجات الإسلامية مما يساعد على كبر حجم الأدوات الإستثمارية وزيادة مرونتها وفرص تحقيق الأرباح.

6- الهندسة الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصدقية والشرعية والكفاءة الاقتصادية في الأساس وذلك من خلال قدرتها على تلبية الإحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية .

7- ينتج عن تطبيق سياسة الإستثمار من خلال إدارة الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العديد من المزايا منها توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية وتوزيع المخاطر وتقليلها.

التوصيات:

❖ التركيز على المنتجات المالية الإسلامية التي تنتجها الهندسة المالية الإسلامية التي تتميز بالأصالة والإبتعاد عن معاناة منتجات البنوك التقليدية.

❖ الأخذ بالنماذج والمنتجات المالية المبتكرة التي تتمتع بالمصدقية والكفاءة الاقتصادية حيث أنها تمثل فرص نمو كبيرة بالنسبة للبنوك الإسلامية وتكسب من خلال هذه النماذج مزايا تنافسية تمكن من منافسة المنتجات المالية التقليدية.

❖ ضرورة انتهاج الهندسة المالية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية للإستفادة من معطياتها ومخرجاتها مما يعزز من جانب التمويل الإستثماري في هذه المؤسسات.

هناك أدوات وآليات مالية تقليدية يمكن عن طريق الأسس العامة للهندسة المالية الإستفادة من هذه الأدوات وتكييفها للتوظيف مع الأسس والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية.

❖ الهوامش:

1-كتب:

- أحمد الشرياصي (1981) ، المعجم الاقتصادي الإسلامي، لبنان: دار الجيل،
- الفيروس أبادي، القاموس المحيط ج4، (1983) ، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر .
- سامح كمال العزالي (2015) ، معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة التمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على مؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير ،قسم المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية، غزة.
- سامي إبراهيم السويلم(2011) ، صناعة للهندسة المالية (نظريات في المنهج الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية : مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي .
- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي (1999)، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ، الطبعة الأولى ،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة .

- عبد الرحيم الساعاتي (2010)، دارة الغرر في التأمين الإسلامي، الملتقى الثاني للتأمين التعاوني، السعودية: الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد الإسلامي .
- عبد السلام إسماعيل (2010)، المبادئ الأساسية. للتأمين التكافلي و تأصيلها الشرعي ، مؤتمر التأمين التعاوني و أبعاده و آفاقه و موقف الشريعة منه ، عمان: الجامعة الأردنية،
- عبد العظيم بن يدوي الخلفي (2011)، الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز، ط3، المنصورة، مصر.
- لسان العرب ابن منظور (1981)، مصر، القاهرة: دار المعارف
- منذر قحف (2004)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط3، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

2-مجلات :

- سهام بوداب (2017)، صناعة الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات، مجلة دراسات مالية ومحاسبية وإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 8.
- عبد الكريم قندوز (2007)، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد 2.
- عمر عبو (2017)، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية الماليزي، مجلة الاكاديمية الإجتماعية و الإنسانية، العدد 18.
- نور الدين كروش و عمان معوش (2017)، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريس، تيسمسيلت، العدد الأول.

3--ملتقيات:

- صالح صالح (2009)، كفاءة صيغ واساليب التمويل الإسلامي في إحتواء الأزمات او التقلبات الدورية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف .
- هاجر سعدي ولامية أحلام (2014)، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية بالعقود المالية المركبة، مؤتمر منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.

- -نبيل بوفليح وعبد الله الجرتسي حميدة (2009) ، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمات المالية العالمية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

4--اطروحات :

- عبد الكريم قندوز (2006-2007) ، صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، شلف .

5-الأنترنت :

1-- محمد البلتاجي، الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي تاريخ الزيارة ، 20-6-2019 على الموقع <http://www.bltag.com/portal/articls.php>